

قضية

ما زالت فرنسا تلمم خيبة تركها وحيدة في حملة شن هجوم عسكري على سوريا. فرنسا فرانسوا هولاند أرادت استكمال التحالف السياسي - العسكري مع الولايات المتحدة بالصيغة التي أرساها نيكولا ساركوزي، تابع ومتبوع. لكن الخيبات الفرنسية تتالي، وأخرها اكتشاف متأخر أن الحليف الأميركي ليس سوى الـ«بيغ برودر» القديم الذي يتجسس على الإدارة الفرنسية وعلى المواطنين من خلال «وكالة الأمن القومي». لماذا استدعت الخارجية الفرنسية السفير الأميركي أمس؟

أميركا تجسست على 70 مليون فرنسي باريس تحت «الصدمة»

صباح ايوب

فرنسا هي من بين الدول التي تجسست عليها «وكالة الأمن القومي» الأميركية (إن إس إي). الخبر ليس جديداً، فهذا بالضبط ما أظهرته بوضوح، منذ أيار الماضي، الوثائق التي سربها الموظف السابق في الوكالة إدوارد سنودن. الفضيحة التجسسية الدولية تالتت فصولها، وفرنسا كانت حاضرة في معظم الوثائق كنظام «مستهدف» بالتجسس وكدولة مصنفة من قبل واشنطن «عدواً يجب مهاجمته» كما جاء حرفياً في التسريبات. لم تشعر باريس أنها مهددة حينها ولم يرفع الرئيس فرانسوا هولاند أي شكوى مباشرة لنظيره الأميركي باراك أوباما ولم يحشد لتحريك مجلس الأمن، بل اكتفى بـ«رفض» شفهي واستنكار باهت. حينها، كان هناك خطر أوحى بحقوق بفرنسا والبشرية وهو نظام بشار الأسد.

تالتت الفضائح التي طالت فرنسا والاتحاد الأوروبي بين أيار وحزيران وتموز الماضي، وأظهرت الوثائق التي تكفل بنشرها الإعلام البريطاني والألماني (لا الفرنسي حينها)، أن



طلب ضمانات

طلبت فرنسا أمس رسمياً من السفير الأميركي تشارلز ريفكين، بعد استدعائه إلى مقر الخارجية، أن يقدم لها ضمانات بعدم إجراء تنصت على اتصالات فرنسيين بعد الآن. وقال المسؤول في الخارجية أليكساندر جيورجيني «ذكرناه بأن هذا النوع من الممارسات بين شركاء غير مقبول البتة». وسيبحث وزير الخارجية لوران فابيوس هذا الموضوع مع نظيره الأميركي جون كيري في لقاء مرتقب في مقر الخارجية الفرنسية اليوم قبل اجتماع لـ«أصدقاء سوريا» في لندن. وسبق أن استدعي السفير الأميركي في الأول من تموز الماضي ليقدم توضيحات في أعقاب كشف المعلومات الأولى حول ممارسات وكالة الأمن القومي الأميركية. من جهته، رد البيت الأبيض على الموضوع بالقول إن واشنطن تجمع من الخارج معطيات «من النوع نفسه الذي تجمعه كل الدول».



فرنسا كانت حاضرة في معظم الوثائق التي سربها سنودن (أرشيف)

فضيحة برنامج «بريسم» التجسسي الذي تعتمده «إن إس إي» ليشمل جميع مستخدمي «مايكروسوفت» و«أبل» و«غوغل» و«ياهو» وغيرها في أنحاء العالم، أي المواطنين الفرنسيين ضمناً. جُل ما قامت به الحكومة الفرنسية حينها كان الدعوة إلى تأجيل انعقاد المحادثات حول إقامة منطقة للتبادل الحر بين ضفتي الأطلسي، ولم تستجب دعوتها فعدت القمة بمشاركة الفرنسيين. ثم في تموز فتح الادعاء الفرنسي تحقيقات أولية حول برنامج «بريسم». لم تقم فرنسا أي شكوى رسمية ضد الولايات المتحدة ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها بعد وابل

الوكالة الاستخباراتية الأميركية زرعت ميكروفونات سرية في مبنى «الاتحاد الأوروبي» في واشنطن وفي مكاتب الاتحاد في الأمم المتحدة في نيويورك وحتى في مبنى البعثة الرئيسية في بروكسل، لكن أحداً لم يتحرك جدياً. اخترقت الوكالة الاستخباراتية نظام البعثة الأوروبية المعلوماتي والبريد الإلكتروني لكافة الوفود الأعضاء، والوفد الفرنسي ضمناً. تنصتت واشنطن أيضاً على محادثات الوفود الاقتصادية الفرنسية المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة. وتجاه كل ذلك، اكتفى هولاند ووزير خارجيته لوران فابيوس بالاستنكار الشفهي. ثم جاءت

الأردن

عبدالله الثاني في جدة ضبط التحالف الأردني السعودي

ناهض حنر

الزيارة التي طال انتظارها، أقله منذ رمضان المبارك الفائت، حصلت أخيراً؛ ربما صحة الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز تحسنت بحيث أصبح بإمكانه استقبال نظيره الأردني، أو أن الأخير لم يعد يمكنه تأجيل البحث في المستجدات الدولية - الإقليمية ذات الطابع الدراماتيكي؛ فمن شفا الحرب التي حددت واشنطن توقيتها، بما يتلاءم تماماً مع الخطط السعودية، إلى مفاجأة التفاهم الاستراتيجي بين موسكو وواشنطن، تفاهم بدأ بحل سريع وجذري لملف الكيماوي السوري (يُقال في عمان أن الملك عبدالله الثاني كان أول من ناقشه مع الروس) ثم انتقل إلى ما بدا أنه شهر عسل أميركي - إيراني ليس الملف النووي سوى عنوانه العريض، وتحتته هناك جنيف 2 والتوافق على حل متوازن للأزمة السورية، ومكافحة الإرهاب (في سوريا والعراق والشرق الأوسط)، وأطر سالكة لحلول واقعية

وقعت عمان في حيرة - ومخاض - التناقض بين حليفها الأقربين، الولايات المتحدة والسعودية؛ الأولى مضت قدماً في طريق التسويات والتفاهمات، بينما واظبت الثانية على سياستها الحرب بلا توقف حتى إسقاط النظام السوري. هل تخلص زيارة الملك عبدالله الثاني، إلى جدة، الأردنيين من ارتباك يشل سياستهم الخارجية، وربما الداخلية أيضاً؟

ليس للأردن مصلحة في الحرب ولا في التمرد المسلح ضد دمشق

بالنسبة إلى عمان، كان تلافي الحرب أشبه بيوم عيد لم يستطع المسؤولون الأردنيون التعبير عن فرحهم الغامر به؛ فالحرب باهظة الكلفة بالنسبة إلى الأردن على جميع الأصعدة الوطنية والإنسانية والاقتصادية والأمنية، واقتناع الدولة الأردنية العميق بمخاطر إسقاط النظام السوري بالقوة على النظام والكيان الأردنيين لم يتغير. ليس للأردن مصلحة في الحرب ولا في التمرد المسلح ضد دمشق، ولا في تمركز الإرهاب على حدوده، ولا بالانقسام المذهبي،

في البحرين والعراق ولبنان... إلى أين سيمضي القطار الروسي الإيراني، الأميركي، المتطلق بقوة، غير أنه بالقوى الإقليمية المضادة من الرياض إلى أنقرة إلى تل أبيب؛ ما هي الملفات المطروحة، وما هو نطاقها، وما هي مجالاتها الأمنية والاقتصادية، وما هي مساراتها، وفي الخلاصة: ما هو شكل ومضمون إدارة المنطقة في المرحلة المقبلة؟ وما هو دور إيران فيها. بينما كل الدلائل تشير إلى طابعه القيادي؛ ليس ثمة سوى الأسئلة التي تصدع رأس السعودية، وتملاها بمشاعر الهزيمة والخذلان والخسارة، ما يدفعها إلى اتخاذ مواقف سياسية متطرفة ليست معهودة عنها، مثل الامتناع عن مخاطبة اجتماع الهيئة العامة للأمم المتحدة، وحتى رفض عضوية مجلس الأمن الدولي، والتحريض ضد جنيف 2، ومواصلة تزويد المتمردين بالسلاح والمسلحين والغطاء السياسي، وتكثيف التفجيرات في العراق، ومنع الحلول السياسية في لبنان والبحرين إلخ.

ولا بانهياء العراق، ولا بالتصعيد ضد إيران. على العكس، مصالح عمان الاستراتيجية ثلاث: استقرار سوريا ظهير للاستقرار الأردني، ونجاح للعراق يستعيد الشراكة الاقتصادية والنقطة مع هذا البلد الحليف، وإطار من تفاهم عربي يعرقل حلاً إسرائيلياً للقضية الفلسطينية على حساب الكيان الأردني. غير أن عمان تصمت حتى عن الإعلان عن هذه المروحة من المصالح الكبرى، متمسكة بتظهير مواقفها بالعلاقة مع السعودية التي تعد منذ 2003 الداعم الاقتصادي والسياسي الرئيس للبلاد. ولم تتوافر، بعد، الظروف الخيالي السياسي، والجرأة، بل وربما العروض التي توازن الثقل السعودي. لم يكن الأمر مع السعودية هكذا دائماً؛ فمن دون الغوص في التاريخ البعيد، يكفي أن نستذكر الصراع الأردني - السعودي المرير والعلني في أعقاب دخول العراق إلى الكويت عام 1990، حينها اصطفت عمان مع الرئيس الراحل صدام حسين حتى النهاية، بينما كانت